APA
الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين
International Association For Experts & Political Analysts

السياسات الاقتصادية لسلطات الاحتلال الإسرائيلي

(اقتصاد الجزء الشرقي من القدس أنموذجا)

أ.م.د. نسرين علي السلامه

دكتوراه في التخطيط الإقليمي - جامعة دمشق

يسعى الكيان الصهيوني الغاصب من خلال الممارسات الضاغطة فيما يخص الاقتصاد إلى دفع السلطة في فلسطين وفي الدول المجاورة للقبول بفكرة السلام الاقتصادي كداعم أساسي للسلام السياسي وهذا السلام المزعوم مبني على العمل على فكرة التكامل الاقتصادي بأن يتحول الكيان الصهيوني الغاصب إلى فاعل اقتصادي رئيسي في المنطقة ومصدر مهم للنفط والغاز ومورد قريب وسلس وتعميم الاتفاقيات الشبيهة بالاتفاقيات مع الأردن ومصر ومع السلطة الفلسطينية (التي لا تجد حلا بديلا لذلك حاليا) وجعلها اتفاقيات تأخذ صفة الطبيعية في إطار التطبيع الذي يسعى إليه الكيان الغاصب على مختلف المستويات، ولمفهوم السلام الاقتصادي تاريخٌ طويل في المنطقة، وقد تجلى في أشكال مختلفة بما فيها مقترح التنمية الاقتصادية الذي روَّج له وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جون كيري ويبدو أن هذا المنطق كان هو المفضل أيضا لدى سفير إدارة ترامب للكيان الغاصب(ديفيد فريدمان)فبدلا من معالجة المأزق السياسي الناجم عن الاحتلال (الإسرائيلي)الطويل والانتهاكات الأخرى له،تعالج هذه المقترحات القضايا المتعلقة بنوعية الحياة والتجارة والنمو الاقتصادي على افتراض أنها نقطة انطلاق نحو إحلال السلام، وقد انصب تفكير الإدارات الأمريكية المتعاقبة على تحري السبل لتحويل الكيان الصهيوني الغاصب إلى مركز إقليمي اقتصادي، وأهم المخاطر المترتبة على ذلك فيما يخص فلسطين هو أن أمن الاقتصاد الفلسطيني مرهون بحسن نية الكيان الغاصب(الغير موجودة أصلا) فباستطاعته (كما فعل في الماضي)أن يوقف الإمدادات عن المستهلك الفلسطيني،ومن جهة ثانية إن هذا النهج يضفي الشرعية على الاحتلال (الإسرائيلي)، ومن جهة ثالثة فإن التبادلات الاقتصادية والتجارية سعيا لتحقيق السلام الاقتصادي في غياب أي أُفق سياسي من شأنه ترسيخ اختلال توازن القوى بين السلطة الفلسطينية الشرعية وسلطات الاحتلال، فهذا التكامل يوحي زورا بوجود علاقات سيادية طبيعية بين القوة المحتلة والاقتصاد الأسير في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن جهة رابعة فإن تحويل الصراع من أجل التحرر الكامل للأراضي الفلسطينية والشعب الفلسطيني لصراع من أجل تحسين (نوعية الحياة) فقط بالنسبة للفلسطينيين يحيل القضية الفلسطينية عن مسارها الصحيح، وهذا ما تسعى المحافل الدولية المناصرة للاحتلال الإسرائيلي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والمنظمات الدولية المؤتمرة بأمرها إلى ترسيخه.

بدأت سلطات الاحتلال في عام ١٩٦٧تنتهج وبقوة سياسةً تقوم على فصل الجزء الشرقي من القدس فصلاً مادياً وسياسياً واقتصادياً عن بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، وهي سياسة تواصل العمل بها اليوم بوتيرة سريعة، وقد اكتسبت استراتيجيات الفصل هذه زخماً خلال العقد الأخير من خلال اتّخاذ تدابير سعت لتغيير الواقع العمراني والـديموغرافي للمدينة وطبيعتها الفلسطينية والعربية، ومن هذه التدابير فرض ضمَّ المدينة من طرف واحد وتوسيع المـستوطنات في الجزء الشرقي من القدس وما حولها، وبناء حاجز الفصل الذي أدّى فعلياً إلى إعادة رسم الحدود بعيداً عن خط الهدنة لما قبل عام ١٩٦٧، فحاجز الفصل إلى جانب غيره من العقبات يعوّق حركة الدخول إلى الجزء الشرقي من القدس والخروج منه ويعزله عن بقية أنحاء الضفة الغربية التي هي عمقه الطبيعي، ويقيّد الوصول إلى أسواقه وخدماته الصحية من قبل الفلسطينيين المقدسيين الذين يعيشون الآن في الجانب الآخر من الحاجز ويخضعون لولاية السلطة الفلسطينية، وقد تزايدت في الآونة الأخيرة عمليات مصادرة الكيان الغاصب للأراضي وما تفرضه من قيود على أنشطة البناء الفلسطينية، فلا يُسمَح للفلسطينيين بالبناء إلا على جزء محدود من مساحة أراضي الجزء الشرقي من القدس،وهم يواجهون عقبات في الحصول على تصاريح البناء التي تصدرها السلطات البلدية (الإسرائيلية).

أصبح الفلسطينيون الذين يعيشون في الجزء الشرقي من القدس والضفة الغربية بعد العام ١٩٤٨ على ارتباط وثيق بالاقتصاد الأردني، وربما كان المكوّن الأقوى لاقتصاد الجزء الشرقي من القدس في تلك الفترة قطاع السياحة الذي شهد نمواً مطرداً ونجح في التطوّر، وهو ما يتناقض تناقضاً حادّاً مع ما شهده هذا القطاع من ركـود في العقـود التاليـة للاحتلال. فقد سجَّلت السياحة إلى الضفة الغربية، وبخاصة إلى الجزء الشرقي من القدس، نمواً سريعاً خـلال الفتـرة ١٩٤٨-١٩٦٧، ضمن إطار برامج تنمية السياحة الأردنية واستفادت السياحة إلى الضفة الغربية استفادة ملموسـة مـن التحسُّن البارز في البيئة الداعمة التي تهيأت وتطوّرت في الأردن بوتيرة ملحوظة منذ أوائل عقد الستينات من القرن الماضـي, وقد أخذت تدفُّقات السيّاح التي كان يغلب عليها في السابق السياحة الدينية للمسيحيين، تشمل بصورة متزايدة الحجاج المـسلمين الذين يزورون المواقع الإسلامية المقدَّسة في الجزء الشرقي من القدس والخليل، بينما أصبح تدفُّق المسلمين من الضفة الشرقية للصلاة في المسجد الأقصى أيام الجمعة عادة راسخة في فترة ما قبل عام ١٩٦٧، وحتى عام ١٩٦٦ كان قطاع السياحة المتجهة إلى الجزء الشرقي من القدس أساساً يسهم بنحو ١٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية، بينما يُقدَّر أن يكون ما نسبته ٧٠ في المائة من إيرادات الأردن من قطاع السياحة قد نشأ في الضفة الغربية، وأدّى تركُّز السياحة تلك الفترة بالإضافة لحزمة كاملة من أنشطة الخدمات ذات الصلة في منطقة الجزء الشرقي من القدس - بيت لحم، وهي من بين أقل مناطق الضفة الغربية تمتُّعاً بالموارد الاقتصادية الطبيعية، إلى التخفيف من حدّة البطالة ورفع مستويات الدخل والمعيشة، وقد أدى هذا بدوره إلى تزايد استثمار الحكومة في البنية التحتية الداعمة مثل شبكة الطرق ومطار الجزء الشرقي من القدس الذي كانت تنطلق منه رحلات مباشرة إلى العواصم العربية، فضلاً عن الاستثمار الخاص في قطاع الفنادق والمرافـق ذات الصلة بالسياحة، وعشية الاحتلال الإسرائيلي، كانت هناك مجموعة متطوّرة من مرافق الخدمات ذات الصلة بالسياحة قد نشأت وتركَّزت في الجزء الشرقي من القدس، وكانت هذه الخدمات منظّمة تنظيماً جيداً بدعمٍ وتشجيعٍ حكوميين فاعلين، وكانت لها روابطُ قويةٌ بشبكات النقل المحلي والدولي، وبمتعهدي تنظيم الرحلات السياحية ووكالات الـسفر والمرشـدين الـسياحيين والمطاعم ومنتجات الحرف اليدوية، وفي الوقت نفسه كانت الجزء الشرقي من القدس مقرَّ ٤٠ فندقاً من فنادق الضفة الغربية التي بلغ عددها ٥٩ فندقاً، بما فيها ١٢ فندقاً من بين الفنادق ال ١٣ في المنطقة المصنَّفة في فئة فنادق الأربع نجوم فأكثر.

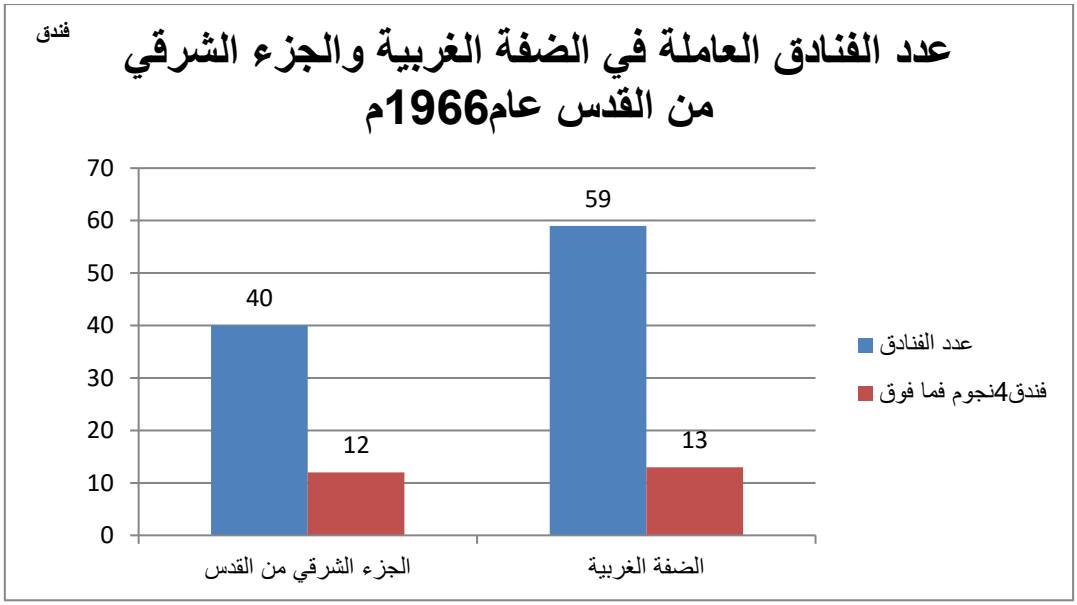

والواقع أن المستوى المرتفع تاريخياً لاعتماد اقتصاد الجزء الشرقي من القدس على خدمات السياحة والنقل وما يتصل بذلك من خدمات ينعكس في نسبة المساهمة العالية لهذه الخدمات في الناتج الإجمالي للجزء الشرقي من القدس، حيث قُدرت بنحو ٨٠ % في عام ١٩٨6،وكان اقتصاد الجزء الشرقي من القدس قد بدأ بحلول منتصف عقد الستينات من القرن الماضي يتعافى من التأثير المناوئ لتقسيم المدينة الذي حدث في عام ١٩٤٨ وذلك من خلال إعادة بناء نفسه ضمن الاقتصاد الأردني والتوجّه نحو الشرق، وقد شكَّل احتلال الجزء الشرقي من القدس في عام ١٩٦٧ صدمة لا تقل شدة عن صدمة عام ١٩٤٨،مما أدى إلى قطع مفاجئ وسريع للروابط الاقتصادية للضفة الغربية بالشرق وإخضاعها لمصالح سلطة الاحتلال في الغرب، وقد أحدثت الانتفاضة الأولى اضطراباً في اقتصاد الجزء الشرقي من القدس بقدر ما أحدثت اضطراباً في بقية الأرض المحتلة كوسيلة عقاب وضغط من سلطات الاحتلال، حيث مُني بخسائر فادحة من جراء تراجع السياحة والتجارة، والتدابير الاقتصادية العقابية التي اتخذتها حكومة الاحتلال (مداهمات لجباية الضرائب، وفرض حظر التجول، وما إلى ذلك من التدابير) التي استمرت حتى أوائل فترة التسعينات، وكانت سلطات الاحتلال قد أصدرت في عام ١٩٧٢ أوامر تتعلق بمنح تصاريح عامة تسمح للفلسطينيين بالدخول إلى الجزء الشرقي من القدس، ولكن هذا الوضع تغير في حزيران ١٩٨٩ عندما فرضت سلطات الاحتلال قيوداً على إصدار هذه التصاريح العامة، وفي أعقاب حرب الخليج الأولى ١٩٩٠-١٩٩١ اعتمدت سلطات الاحتلال سياسة جديدة اقتضت حصول الفلسطينيين على التصاريح ونفذَّت أول عمليات الإغلاق التي تعزل الجزء الشرقي من القدس عن بقية الأرض الفلسطينية المحتلة.

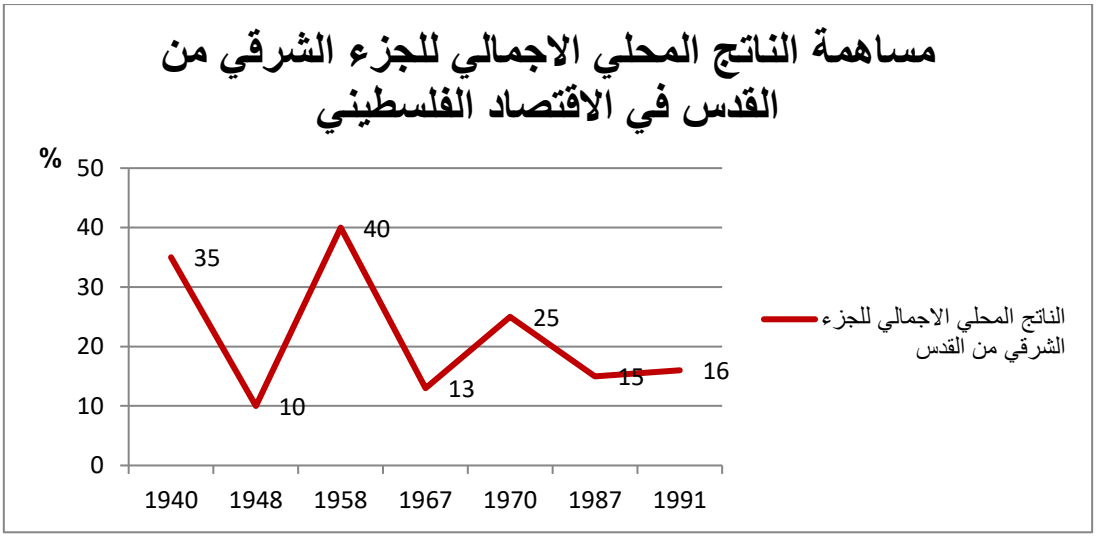

لا يزال وزن اقتصاد الجزء الشرقي من القدس يتناقص باستمرار بالنسبة إلى وزن اقتصاد بقية الأرض الفلسطينية المحتلة منذ التوقيع في عام ١٩٩٣ على إعلان المبادئ المتعلِّق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقتة المعروفة باسم اتفاقات أوسلو، وما يتصل بها من اتفاقات (إسرائيلية) – فلسطينية، وقد نجم هذا التراجع في جزء كبير منه عن مجموعة من السياسات (الإسرائيلية) التي أعاقت تنمية اقتصاد الجزء الشرقي من القدس بوصفه جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد الفلسطيني وسوق العمل الفلسطينية الأوسع، وكان لتردِّي الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية تأثير كبير على الفلسطينيين المقدسيين من حيث مستويات المعيشة والسكن والرعاية الصحية والتعليم،وقد أدَّت السياسات (الإسرائيلية)إلى إدماج جزئي ومشوَّه لاقتصاد الجزء الشرقي من القدس الفلسطيني الواقع تحت سلطة الاحتلال وإطارها التنظيمي، وفي غضون ذلك، ظلّ اقتصاد الجزء الشرقي من القدس يُفصَل تدريجيا عن بقية الاقتصاد الفلسطيني رغم الموقع التاريخي لهذه المدينة باعتبارها مركز التجارة والنقل والسياحة، فضلاً عن كونها المركز الثقافي والروحي للفلسطينيين والعرب والمسلمين في شتى أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة والعالم، والواقع أن ما كان يفترض أن يكون عهداً ذهبياً بالنسبة لاقتصاد الجزء الشرقي من القدس في فترة ما بعد أوسلو يتسم بالحدود المفتوحة وتزايد السياحة الإقليمية والانتعاش الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة، قد ظهر العكس تماما فالتحسنات الطفيفة التي حدثت على مدى الفترة سرعان ما تلاشت بعد اندلاع الانتفاضة الثانية في قلب الجزء الشرقي من القدس نفسها في ٢٠٠٠ ،وهنا نجد أنه البيئة السياسية الأمثل لنمو اقتصاد الجزء الشرقي من القدس كانت من المفترض أن تكون بعد التراجع الشديد الذي حصل في عام ١٩٦٧،لكن التراجع الذي حدث في عام ١٩٩٦ ثم في عام ٢٠٠٠ بنسبة 2.1% و3.6 % قد قوَّض أية إمكانية لاستدامة النمو، بيد أن ما ينطوي على دلالة أكبر هو أنه بينما بلغ متوسط معدَّل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأرض الفلسطينية المحتلة أقل من ١ في المائة في الفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠٠٠ ،وأكثر من ٢ في المائة في بقية الضفة الغربية، إلى جانب معدَّل نمو سكاني قوي نسبياً، شهد معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزء الشرقي من القدس ركوداً رغم تسجيل بعض فترات النمو الإيجابي في الأعوام ١٩٩٥ و١٩٩٨-١٩٩٩ وبالتالي فإنه حتى في ظل توفُّر أفضل بيئة سياسات على مدى جزء كبير من العقدين السابقين، فإن الأداء الاقتصادي الضعيف يدل على ضعف قدرة اقتصاد الجزء الشرقي من القدس على التعافي من تأثير الصدمات، إلى جانب تزايد تفكُّك ارتباطه باقتصاد الضفة الغربية الذي يشكل عُمقه الطبيعي إلى الداخل.

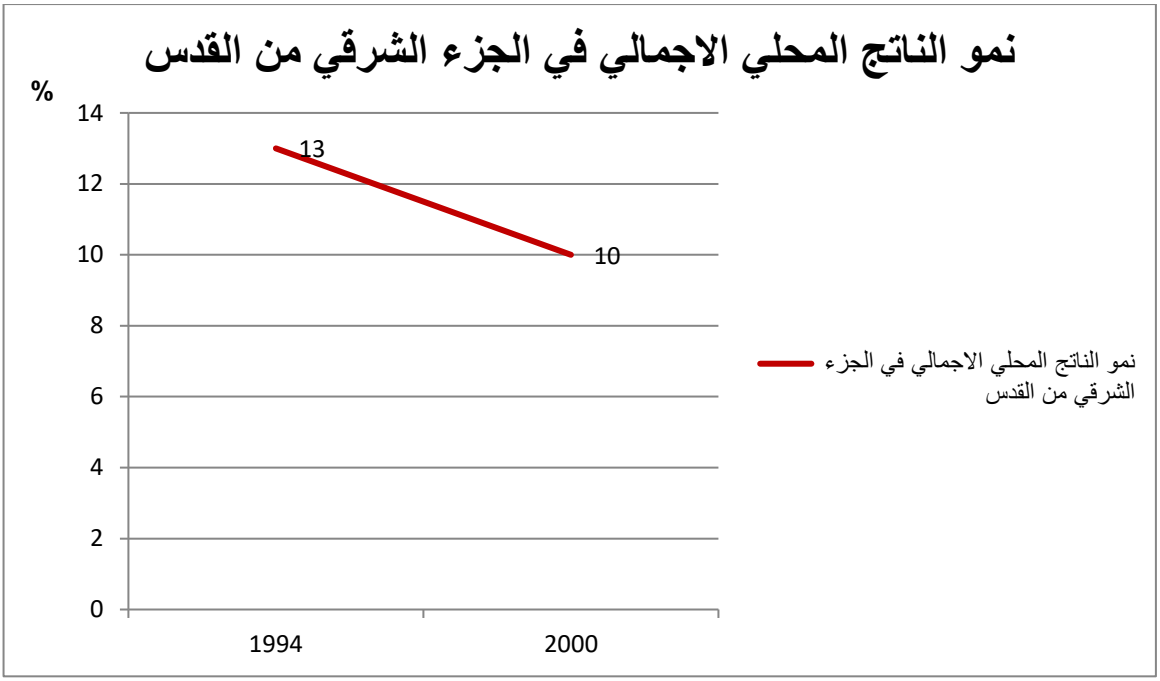

هيمن قطاع الخدمات على ناتج اقتصاد الجزء الشرقي من القدس حيث ارتفعت نسبة مساهمته من ٣٦% إلى ٤٠% بين عام ١٩٩٤ وعام ٢٠٠٠ ،سجلَّت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية انخفاضاً حاداً (من ١٤% إلى ٦%) وتضاعفت مساهمة قطاع البناء أربع مرات ولكنها لم تشكِّل مع ذلك سوى ٨ %، بينما تضاعفت نسبة مساهمة قطاع النقل والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي للجزء الشرقي من القدس لتصل إلى ٢٣ % بحلول نهاية الفترة، ولم تكن نسبة مساهمة الجزء الشرقي من القدس في الطلب الكلي للأراضي الفلسطينية المحتلة في فترة التسعينات متناسبة دائماً مع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في هذه الفترة (نحو ٨%) مما يعكس الهيمنة النسبية لفرص الاستهلاك الخاص في الاقتصاد المحلي (مقارنةً بالاستهلاك العام المُقيَّد نسبياً أو بالاستثمار العام أو الخاص). وقد شكَّلت مساهمة الجزء الشرقي من القدس ما نسبته ١٠ % من الاستهلاك النهائي للأراضي الفلسطينية المحتلة و10% من صافي صادرات السلع والخدمات، بينما تضاعفت نسبة مساهمتها في إجمالي تكوين رأس المال للأرض الفلسطينية المحتلة في قطاع المباني ثلاث مرات من ٢% إلى ٦% بحلول عام ٢٠٠٠.

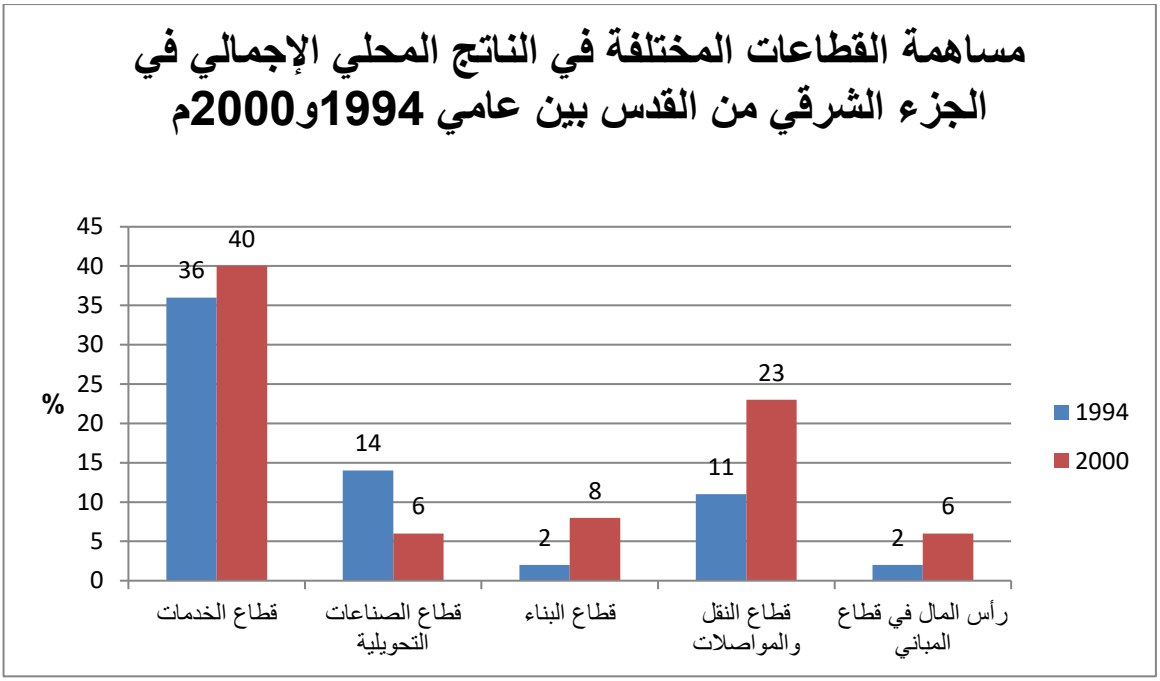

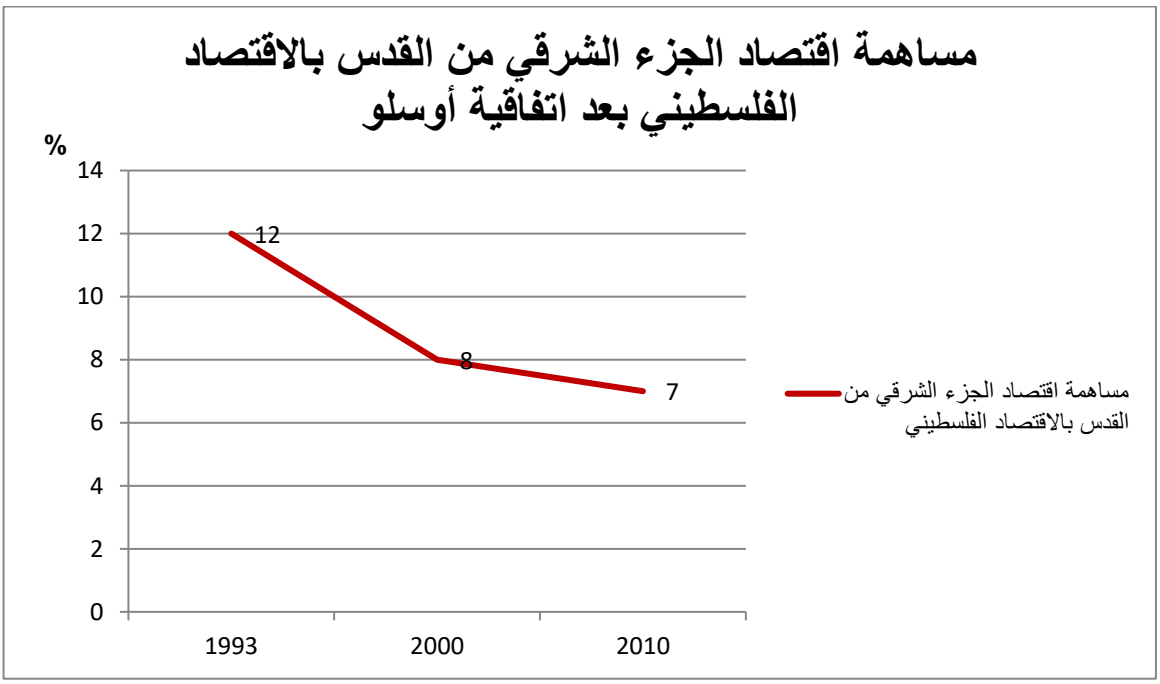

تدلُّ بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على أنه كانت هناك 6680 مؤسسة اقتصادية في محافظة القدس ٢٦٥٩في الجزء الشرقي من القدس و4201 في المنطقة المتبقية في عام ٢٠٠٩ ،أي بنسبة زيادة قدرها ٣٠ % فقط مقارنة بعام ١٩٩٩، ففي فترة السنوات العشر الممتدة بين عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٩ بلغ مجموع ما أُنشئ من مؤسسات جديدة ١٣٩٠ مؤسسة من بينها ١٠٤٤ مؤسسة في المنطقة التي لم تسيطر عليها سلطات الاحتلال من طرف واحد بينما لم ينشأ في الجزء الشرقي من القدس سوى ٣٤٦ مؤسسة، وهذا أمر غير عادي إذا ما أخذنا في الحسبان أن قرابة ثُلثي سكان الجزء الشرقي من القدس يعيشون في المنطقة التي ضمتها سلطات الاحتلال من طرف واحد ، ولكن يبدو أن هذا يُبرز مدى تأثير أوجه الإجحاف الاقتصادي والسياسي والإداري التي يواجهها منظمو المشاريع في مناطق الجزء الشرقي من القدس التي ضمتها سلطات الاحتلال.

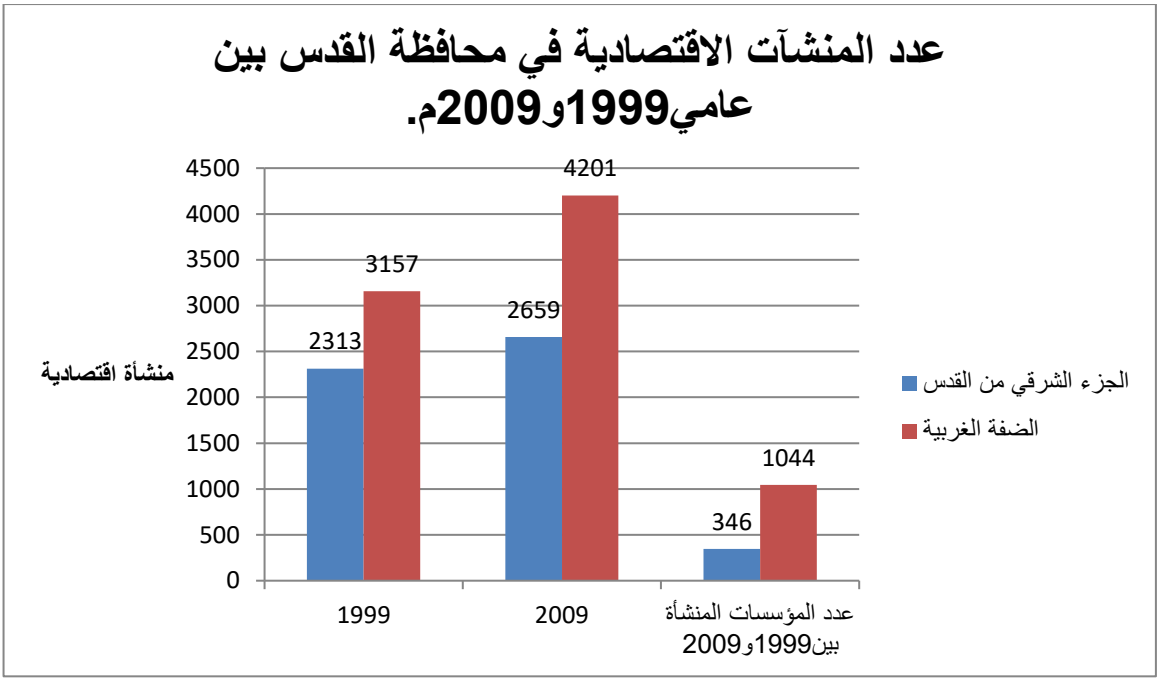

وقد ازداد التعقيد في قطاع النقل منذ الانتفاضة الأولى حين مُنِعَ الفلسطينيون الذين يستقلون سيارات تحمل لوحات خضراء من الدخول إلى الجزء الشرقي من القدس والمناطق الإسرائيلية، بما في ذلك المطار والموانئ ، ومن ثم فإن مركبات النقل العام المملوكة للجزء الشرقي من القدس (سيارات الأجرة، والحافلات الصغيرة، وحافلات نقل السيّاح) التي تحمل (لوحات إسرائيلية) قد سدَّت تلك الفجوة لدى قيام سلطات الاحتلال بتشديد القيود المفروضة على حركة تنقُّل الفلسطينيين وحركة نقل السلع الفلسطينية منذ أواخرعقد الثمانينات من القرن الماضي، وتتطلَّب الإجراءات المعقَّدة المطبَّقة في المعابر الرئيسية بين الجزء الشرقي من القدس وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة وجود قوافل متوازية من المركبات المسجَّلة في الجزء الشرقي من القدس والمركبات المسجَّلة في الضفة الغربية لنقل العمال والمصلين وغيرهم إلى المعابر حيث يغيّرون المركبات التي تقلُّهم، وهي ترتيبات تديرها سلطات الاحتلال عند المعابر التجارية بين الضفة الغربية والأردن، وهي تشكل نوعا سافرا من الاحتلال الاقتصادي الفج.

وتظهر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن معدلات البطالة بلغت 12.1% و11.5% في الجزء الشرقي من القدس خلال عامي 1999 و2011 ،بيد أن الجزء الشرقي من القدس كغيرها من مناطق الضفة الغربية تأثرت بتدابير سلطات الاحتلال المُنفَّذة منذ الانتفاضة الثانية، إذ زادت معدلات البطالة زيادة حادة عام ٢٠٠٢ لتصل إلى معدل قياسي بلغ ٢٨%، وقد دفع ذلك المقدسيين إلى اعتماد استراتيجيات تكيّف مختلفة كالعمل الحر، خصوصاً في الزراعة ومشاريع الأعمال الأُسرية، والانتقال من قطاع اقتصادي إلى آخر، والعمل بدوام جزئي وأتاحت هذه المرونة في سوق العمل الفلسطيني، إلى جانب تجدد النمو في الأرض الفلسطينية المحتلة في السنوات الأخيرة تخفيض معدلات البطالة تدريجياً حتى وصلت عام ٢٠١٠ وإلى المستويات التي كانت قد بلغتها قبل عام ٢٠٠١ في الجزء الشرقي من القدس أي حوالي ١٢ % .

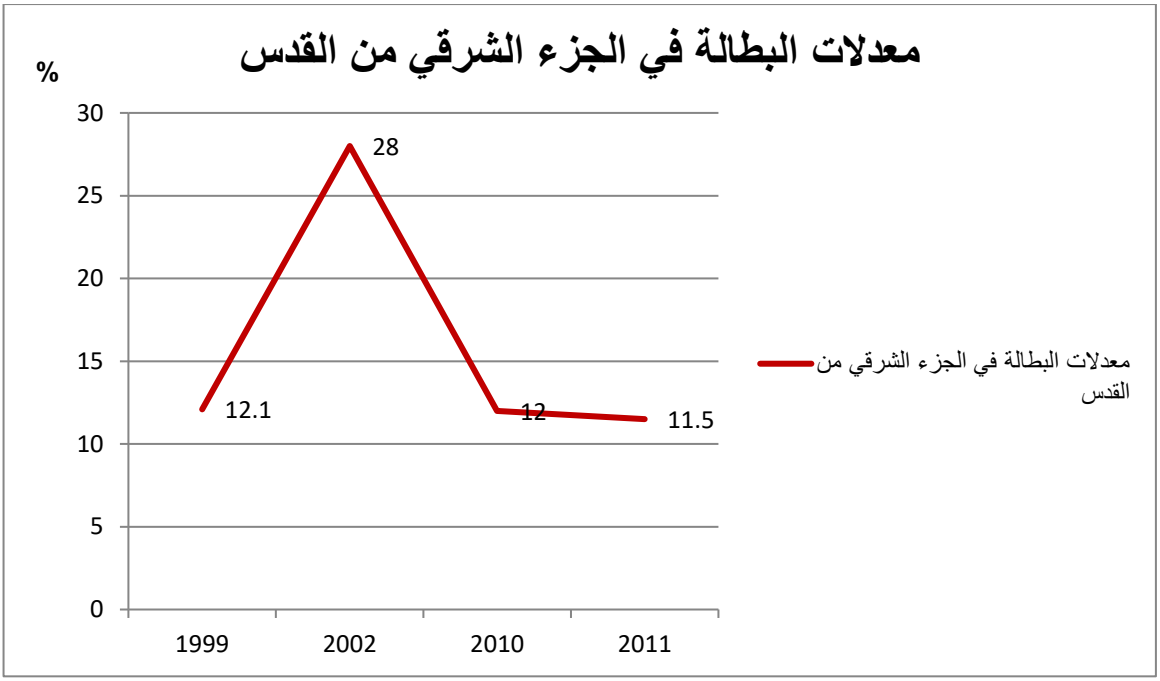

ومن معوقات النمو الاقتصادي في الجزء الشرقي من القدس:

1- القيود المفروضة على سفر المستثمرين.
2- محدودية المساحة المتاحة للاستثمار.
3- عوائق تتصل بإمكانية الحصول على التمويل والقروض، سواء لأغراض البناء أو الاستثمار أو السكن.
4- الافتقار إلى الائتمان من جراء المستويات العالية جداً للأسعار في الجزء الشرقي من القدس مقارنة ببقية الأرض الفلسطينية المحتلة.
5- قد حين يحصل العمال من الجزء الشرقي من القدس على دخل نسبي أعلى في المتوسط مما يحصل عليه العمال في بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، ولكنهم يواجهون مع ذلك مستويات أسعار أعلى.
6- الرسوم الباهظة للحصول على تصاريح البناء (30 ألف دولار أمريكي).
7- لا توجد فروع عاملة للمصارف الفلسطينية في الجزء الشرقي من القدس.
8- لا يعتمد الفلسطينيون على مصارف فاللغة المستخدمة في جميع العمليات والمستندات المصرفية هي اللغة العبرية و الخوف من فقدان الممتلكات المرهونة لصالح كيانات (إسرائيلية). .
9- يلجأ الفلسطينيون المقيمون في الجزء الشرقي من القدس إلى مصارف فلسطينية تعمل في المنطقة خارج سيطرة الاحتلال أو في مدن مجاورة مثل رام الله وأريحا وبيت لحم.
10- المصارف الفلسطينية تطبق قيوداً خاصة فهي لا تقبل الرهن العقارية كضمانات من فلسطيني الجزء الشرقي من القدس.

تسعى سلطات الاحتلال إلى خدمة مصالح التجمعات الاستيطانية في الجزء الشرقي من القدس، وتفرض قيودا كبيرة على السلطات الفلسطينية لمنعها من التدخل في الجزء الشرقي من القدس وإدارة اقتصادها أو دعمه بأي شكل ، ورغم أن اقتصاد الجزء الشرقي من القدس منذ عام ١٩٩٤ وخصوصاً منذ عام ٢٠٠١ قد أعان نفسه

بنفسه فقد استطاع أن يصون سلامته ويحافظ على جذوره الراسخة في اقتصاد الضفة الغربية (والاقتصاد العربي) ويحمي هويته في مواجهة حملة استيطانية من التجاوزات والتهديدات في أحيان كثيرة، خاصة على مدى العقد الماضي، وفي غياب أي تمثيل سياسي منذ أن تم في عام ٢٠٠١ إغلاق مؤسسات السلطة الفلسطينية التي كان قد سُمح لها بالعمل في الجزء الشرقي من القدس منذ عام ١٩٩٤من جهة، وما تمارسه القوى الإدماجية المؤثرة للتكيف مع الإطار التنظيمي (الإسرائيلي) والتبادل مع الاقتصاد (الإسرائيلي) من ضغوط على السكان الفلسطينيين في الجزء الشرقي من القدس للامتثال لسلطات الاحتلال، ومعاملتهم معاملة تمييزية في إطار السياسات البلدية والاقتصادية، مقارنة بمعاملة التجمعات الاستيطانية الأوفر حظاً، كل هذا لم تؤد إلى دفع الفلسطينيين في الجزء الشرقي من القدس للسعي إلى المحافظة على علاقاتهم الاقتصادية مع عمقهم الفلسطيني الذي يشكّل تاريخياً وامتداداً طبيعياً للجزء الشرقي من القدس فحسب، بل إلى تعزيز التضامن الاجتماعي والثقافي الفلسطيني في الجزء الشرقي من القدس رغم الاحتلال الأجنبي المستمر منذ أكثر من أربعة عقود، ويشكل قصور شبكة الخدمات الاجتماعية التي تخدم الفلسطينيين المقدسيين، إلى جانب معدلات الفقر المفزعة في الجزء الشرقي من القدس عاملين إضافيين من العوامل التي تضغط على الفلسطينيين في المدينة وتوحدّهم في الوقت نفسه وتفصلهم عن الاقتصادات الإقليمية الفلسطينية الأخرى تحت سلطة الاحتلال.